# الأولويات والتحديات الفلسطينية بعد الانسحاب من غزة

د. مخيمر سعود أبو سعدة

على الرغم من مرور عدة أشهر على الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، إلا أن الأوضاع الأمنية والاقتصادية لم تتحسن، بل ازدادت سوءاً. فهل تستطيع السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس مواجهة هذه الأوضاع المتردية ووضع الحلول المناسبة والجذرية لها؟ هل يمكن للقوى والفصائل الفلسطينية أن تتفق على استراتيجية موحدة للتعامل مع الفلتان الأمني وفوضى السلاح في الساحة الفلسطينية. قطاع غزة أصبح الآن تحت الميكروسكوب الإسرائيلي والدولي، أو كما قال الملك عبدالله الثاني العالم يراقب تجربة الفلسطينيين بعد الانسحاب من غزة، وسيكون جزء كبير في حكمه على طريقة تعامله معهم انطلاقا من هذه التجربة، وبالتالي يجب أن يكون نموذج غزة ناجحاً حتى لا تصبح غزة أولاً وأخيراً.

تشغل قضايا الأولويات والتحديات الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة مساحة كبيرة ومكاناً بارزاً في اهتمامات الرأي العام الفلسطيني. وهذه التوقعات والأولويات هي التي تحكم توجهاته حيال السلطة الفلسطينية والقضايا الداخلية. الفلتان الأمني وفوضى السلاح والأوضاع الاقتصادية الصعبة تشغل حيزاً كبيراً لدى الرأي العام الفلسطيني. ومن هنا كان اهتمام برنامج دراسات التنمية –جامعة بيرزيت برصد اتجاهات الرأي العام الفلسطيني حول أكثر القضايا إلحاحاً لدى المواطن الفلسطيني.

يسعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على توجهات الرأي العام الفلسطيني حيال القضايا والأولويات التي يجب على السلطة الفلسطينية مواجهتها وكيفية وضع الحلول المناسبة لها. هناك العديد من القضايا التي تهيمن على الساحة الفلسطينية وعلى توجهات المواطن الفلسطيني، قضايا هامة بحاجة إلى معالجة جادة وحلول جذرية لا تقبل أنصاف الحلول، ولا تكون عبارة عن رد فعل وإنما تبحث في جذور المشكلة وحيثياتها حتى يتم التوصل إلى أفضل الحلول ومعالجتها بشكل جذري.

ففي استطلاع برنامج دراسات التنمية (بتاريخ١١-١٠-٢٠٠٥) يعتبر أكثرية المستطلعين وبخاصة في قطاع غزة بأن الأولوية الأهم بالنسبة لهم هي إنهاء فوضى السلاح والفلتان الأمني وتعزيز سيادة القانون، يتبع ذلك تحسين الأوضاع الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بقضيتي البطالة والفقر، وكذلك حل قضية الأسرى والمعتقلين.

تشغل قضية الفلتان الأمني حيزاً كبيراً لدى الرأي العام الفلسطيني لا سيما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، فقد اعتبر ٣٨٪ من المستطلعين في الضفة وغزة بأن إنهاء حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح وتعزيز سيادة القانون هي الأولوية الأكثر أهمية. ولا شك أن أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في هذه الفترة هي حالة الفلتان الأمني والذي لا يمكن أن يتقدم المجتمع إلى الأمام بدون وقفه والسيطرة عليه.

قضية الفلتان الأمني ليست جديدة على الساحة الفلسطينية. فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعملية تدمير منظم وممنهج للبنية الأمنية الفلسطينية والذي شمل هدم وقصف مقار الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة. عمليات الهدم والقصف الإسرائيلي للمؤسسة الأمنية الفلسطينية كانت بداية الفلتان الأمني في الشارع الفلسطيني. فقد بدأ المواطن الفلسطيني يفقد ثقته في هذه الأجهزة والمؤسسات والتي لا تستطيع الدفاع عن نفسها ولا تستطيع الدفاع عن المواطنين، وبالتالي بدأ المواطن يلجأ إلى عائلته وعشيرته التي توفر له الأمن والحماية.

وعلاوة على ذلك فإن انتشار السلاح بشكل كثيف في أيدي المقاومة الفلسطينية وكذلك بعض العائلات أدى إلى تفاقم الأزمة. فأصبحت كثير من المشاكل المجتمعية تحل وتعالج من خلال فوضى السلاح المنتشر في المناطق الفلسطينية، فهناك سلاح السلطة وهناك سلاح المقاومة، وهناك سلاح العائلات، ولكن للأسف اختلط الحابل بالنابل وأصبح لا يوجد هناك فرق بين السلاح الشرعي والمقاوم من ناحية وبين السلاح القاتل والمجرم من ناحية أخرى والذي ذهب ضحيته العشرات من المواطنين الأبرياء. فعمليات اختطاف الأجانب، القتل العشوائي، الابتزاز والجريمة المنظمة لأسباب عائلية وعشائرية أحياناً، ولأسباب حزبية – فصائلية أحياناً أخرى، زادت من تعقيد الأمور والأوضاع على الساحة الفلسطينية. فقد أفادت بعض التقارير بأن عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا بسبب الفلتان الأمني من بداية العام وحتى شهر سبتمبر ٢٠٠٥ أكثر من الذين قُتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

استئصال الفلتان الأمني ووضع حل جذري لهذه المشكلة يتطلب تضافر جهود كل المخلصين من أبناء هذا الوطن وجهد جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. لاشك بأن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية، ولكن ذلك لا يلغي مسئولية الأطراف الأخرى سواء كانت الأحزاب والقوى والفصائل الفلسطينية وحتى منظمات المجتمع المدني. فهناك بعض الفصائل والقوى الفلسطينية التي تقف موقف المتفرج مما يحدث، بعضها مسرور جداً لما يحدث لأنه يريد أن يسجل على السلطة الفلسطينية ضعفها وعدم قدرتها على مواجهة ومعالجة الموقف وتعتقد أن ما يجري من فلتان أمني وفوضى لا يعنيها، ولكن أقول بكل صراحة بأن هذا خطأ كبير لأن المسؤولية لا تقع على عاتق السلطة فقط، وإنما على جميع فئات وقوى الشعب.

سيتحمل الجمهور الفلسطيني مسؤولية ما يحدث. حتى هذه اللحظة لا يوجد تحرك جماهيري فلسطيني فاعل لوقف هذا التدهور الأمني الخطير. الكل يطالب السلطة والقوى والفصائل بوضع حل لهذه المشكلة، ولكن لم تتحرك الجماهير للضغط على السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية للقيام بواجباتها الوطنية في حماية الوطن والمواطن. كذلك لا يوجد تحرك للضغط على المجلس التشريعي ليحاسب السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية. كثيرة هي الوعود التي قطعها على نفسه المجلس التشريعي، ولكن للأسف تذهب أدراج الرياح. يجب علينا جميعاً التحرك لوقف هذا التدهور الأمني، إذا لم تتحرك جميع القوى والفصائل ومنظمات المجتمع المدني والجماهير، فإن الأمور سوف تتجه نحو الأسوأ.

على الرغم من التأييد الجارف للرئيس محمود عباس وهو ما عبر عنه غالبية المستطلعين لدى برنامج دراسات التنمية لاتخاذ الخطوات اللازمة لمحاربة فوضى السلاح ووضع حد فوري ونهائي لحالة الفلتان الأمني التي

التتمة ص٦

## نتائج استطلاعات جامعة بيرزيت! مؤشرات خطيرة تستحق الاهتمام

طلال عوكل

تنطوي على أهمية كبيرة استطلاعات الرأي التي تجريها مؤسسات بحثية علمية محترمة تحظى باعتراف بشأن مهنيتها وموضوعيتها ،ونزاهتها، ومن هنا تزايد الاهتمام بالتعرف على اتجاه الرأي العام الفلسطيني في السنوات الأخيرة، وتعددت المراكز التي تجري في فترات منتظمة استطلاعات للرأي ، يقف برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت في مقدمتها.

وبالرغم من عديد الملاحظات على بعض استطلاعات الرأي، إلا أن هذا المساق يكتسب بمرور التجربة المزيد من المهنية والخبرة التي ينبغي أن تحدث نقلة في آليات ومصادر اتخاذ القرار.

القضية حتى الآن، تكمن في تدني وعي مستويات القرار، إزاء الاهتمام باتجاه الرأي العام وإزاء الاستفادة من هذا الجهد العلمي في رسم السياسات والخطط، وتحديداً المهام وصياغة الموقف والقرار بما يؤدي إلى تغيير السلوك.

الاستطلاع الذي يحمل رقم ٢٢ الذي نشر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت في الحادي عشر من أكتوبر الماضي، ينطوي على مؤشرات هامة وخطيرة ذلك أنه أُجري بعد ثلاثة أسابيع فقط من خروج آخر جندي إسرائيلي من قطاع غزة، في الثاني من أيلول سبتمبر الماضي، كتنفيذ لخطة الفصل الإسرائيلي أحادية الجانب.

### تأثير الانسحاب على المواقف

أكثر ما يلفت النظر ، ويدق أجراس الخطر لدى صناع القرار والمجتمع الفلسطيني بأسره تلك الأقسام من الاستطلاع التي تعالج تأثير ما يسمّيه الاستطلاع الانسحاب الإسرائيلي على المواقف خصوصا في قطاع غزة، وأثره على النظرة المستقبلية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، والتوقعات بشأن المستقبل.

بالنسبة لتأثير "الانسحاب" على المواقف، نعم هناك مؤشرات أولية على جملة من التحولات الهامة ستخضع ربما للتأرجح ارتباطا بمجريات الأحداث الخارجية والداخلية.

فخلال هذه الفترة، لمس الناس مدى تأثير التواجد المستمر، للرئيس في قطاع غزة، والتواجد المكثف لرئيس الوزراء والحكومة، والعمل الدؤوب لفريق ملف الانسحاب الذي وقف على رأسه وزير الشؤون المدنية محمد دحلان.

كان من الواضح مدى حرص الرئيس وفريق العاملين في الملف، على إصدار قرارات ومواقف تستجيب لمخاوف الجمهور خصوصاً فيما يتصل بآليات التعامل مع الأراضي والممتلكات التي سيخليها الاحتلال، ومنع التعدي عليها من أصحاب النفوذ والمتربصين وفيما يتصل أيضاً بآليات إطلاع الجمهور والقوى السياسة، بالمعلومات والتطورات، في حينها، وأيضاً فيما يتصل بالقضايا المطروحة ووضوح خطاب الرئيس إزاءها ومصداقيته عن تنفيذ عملية الإخلاء مثل المعابر، الميناء، التجارة، الطريق الرابط بين غزة والضفة، وكذلك الحال إزاء مؤشرات إنعاش الوضع الاقتصادي وتحسين فرص المعيشة.

إن كثافة العمل، وحساسية القضايا المطروحة جعلت الجمهور، يقيّم أداء الرئيس بشكل أفضل وهو ما يفسر الزيادة ب ١٢ نقطة من ٣٣٪ في شهر نيسان هذا العام إلى ٤٥٪ في شهر أيلول.

للأسباب ذاتها مضافاً إليها ثبات حالة الهدوء التي رافقت عملية الإخلاء، وتوافق الفصائل مع السلطة فيما يتصل بآليات الإشراف على ملف "الانسحاب" واتضاح دور هذه الفصائل في إطار التوافق العام بعد اختلاف وتوتر العلاقات الداخلية، لكل ذلك أبدى الجمهور في قطاع غزة تفاؤلاً حذراً إزاء الشعور بالأمان إذ أن ٤٧٪ و٢٠٪ يشعرون بالأمان، أو إلى حد ما يشعرون بالأمان، وتراجع هذه النسبة أو زيادتها مرتبط بأحد هذي العاملين أو بكليهما معاً، السلوك الإسرائيلي تجاه أي عمل نضالي ينطلق من غزة، واتجاهات تطور العلاقات الداخلية خصوصاً بين حماس والسلطة في ضوء الاستحقاقات الصعبة المطروحة على الوضع الداخلي مثل موضوعات السلاح، الانتخابات، الفلتان الأمني، وأيضاً بتوفر الإرادة السياسية لدى القيادة ومدى قدرة الأجهزة الأمنية على تحقيق هذه الإرادة.

يتضح هذا من تأييد الأغلبية (٨٣٪) للهدنة، وارتفاع نسبة التأييد لنزع أسلحة المجموعات العسكرية المختلفة من ٣١٪ عام ٢٠٠٤ وفي ظروف مختلفة إلى ٤٦٪ أي بزيادة ملحوظة تصل إلى ١٥ نقطة.

من الواضح أن تأييد الهدنة يشمل جزءاً لا يستهان به من جمهور فصائل المقاومة، ويتضح هذا أيضاً من أن الجمهور يضع في مقدمة الأولويات إنهاء السلاح والفلتان الأمني وتعزيز سيادة القانون، وهو ما يعبر عنه بارتفاع نسبة المعارضين في قطاع غزة للاستعراضات العسكرية إلى ٨٢٪ الأمر الذي يؤكد مدى خطورة استمرار هذه الظاهرة، وتأثيرها السلبي على الحياة العامة، وأمن الأفراد وفرص تطوير الأوضاع المعيشية، ووحدة وتماسك المجتمع.

لا يمكن تجاهل الآثار الناجمة عن الاستعراضات العسكرية التي أجرتها خصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي بعد "الانسحاب" الإسرائيلي، وأثر الانفجار الذاتي الذي وقع خلال استعراض جماهيري وعسكري لحركة حماس في جباليا في الثالث والعشرين من أيلول، وأوقع نحو عشرين شهيداً وأكثر من ثمانين جريحاً، ولقد نجم عن ذلك توتر في الوضع الداخلي لحقته اشتباكات بين عناصر من كتائب عز الدين القسام والشرطة الفلسطينية في منطقة النصر ومخيم الشاطئ وحي الشيخ رضوان وأدى إلى استشهاد ثلاثة من بينهم مسئول مركز شرطة مخيم الشاطئ (علي مكاوي)، بالإضافة إلى إصابة نحو ثلاثين.

وربما ساهمت طريقة السلطة والرئيس عباس التي اتسمت بالحزم والحوار في معالجة هذا الملف مما أدى إلى تهدئة الوضع وتراجع حالة التوتر، في تحسين نسبة الرضا عن أدائه.

إن الجمهور يدرك أكثر مدى تغير الظروف، ويبدي تأييداً متزايداً لمنهج التكيف مع متطلبات استعادة القانون، وسحب الأسلحة ولكن من خلال الحوار والتوافق الوطني.

### الفجوة بين الضفة وغزة

القضية الأخرى الخطيرة وربما الأخطر التي ينبغي على القيادات السياسية أن تأخذها في الاعتبار كل الوقت، هي التي تتصل باتساع الفجوة في النظرة للحاضر والمستقبل بين الضفة وغزة، تجاه موضوعات حساسة كثيرة.

نقطة المبتدأ، تتجلى في الفارق الكبير الذي نشأ عن إخلاء قوات الاحتلال لقطاع غزة، واستمرارها في الضفة بل وتصعيدها العدوان هناك، فكان من الطبيعي أن يعبر٦٩٪ من سكان الضفة بعدم الأمان، بينما يشاركهم في ذلك من غزة ٣٤٪ بفارق ٣٥ نقطة.

ويتبع ذلك بتفاوت الموقف من المستقبل حيث يبدي ٣٩٪ من سكان الضفة تشاؤمهم مقابل ٢٢٪ من سكان القطاع، والموقف إزاء الهدنة بفارق ١٤ نقطة وسحب أسلحة المجموعات العسكرية بفارق ١٦ نقطة، ففي الضفة لا تزال الأغلبية تؤيد مقاومة الاحتلال، وبالتالي لا ترى ضرورة لسحب الأسلحة في ظل استمرار العدوان، الشيء ذاته بالنسبة للهدنة، ذلك أن قوات الاحتلال لا تلتزم بها في الضفة، وهي فقط تريدها على الأقل ظاهرياً في غزة، أما فيما يتصل بالاستعراضات العسكرية فالفارق بين معارضتها في الضفة (٦٥٪) عنها في غزة (٨٢٪) يفسرها مستوى وطبيعة هذه الاستعراضات، ومدى تأثيرها على التوازنات الداخلية، وحالة الفلتان الأمني.

وينسحب الحديث عن الفجوة بين الضفة وغزة على الموقف من احتمالات تحسن أداء المؤسسات الفلسطينية بفارق ٢٨ نقطة واحتمالات أن يؤدي الانسحاب إلى تحسين الوضع الاقتصادي بفارق ١٧ نقطة وبأن الانسحاب يمكن أن يؤدي إلى تعزيز سيادة القانون والنظام بفارق ٢٢ نقطة.

مصدر القلق والخطر يكمن في إمكانية أن يؤدي "الانسحاب" من قطاع غزة إلى خلق بيئات مختلفة إلى حد كبير اقتصادياً واجتماعياً وسيكولوجياً ومن حيث ميزان القوى الداخلي، وطبيعة العلاقة بين الجمهور والسلطة والفصائل والأخطر أن يتخذ هذا الاختلاف أبعاداً سياسية على الأرجح أنها إحدى أبرز استهدافات السياسة الإسرائيلية من وراء خطة فك الارتباط.

ولعل من المهم أن المجتمع الفلسطيني بغالبيته، يدرك على نحو صحيح بأن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سيؤدي إلى تكريس سلطة الاحتلال في الضفة، وأن ٦٤٪ يعتقدون بأن الانسحاب لن يؤدي إلى تخفيف الحصار عن المدن الفلسطينية في الضفة.

وامتداداً للحديث عن البيئات المختلفة يظهر الاستطلاع أن سكان قطاع غزة، يميلون إلى التفاؤل أكثر بالمستقبل، ويرفعون سقف توقعاتهم إزاء جملة من القضايا وذلك أمر يحتاج إلى فحص وتدقيق إذ يبدو أن الإجابات قد تأثرت شعورياً بطبيعة الأيام الأولى "للانسحاب".

### التوقعات

وبالنسبة للتوقعات المتفائلة إزاء تحسن أداء المؤسسات، وتعزيز سلطة القانون وانتظام واستئناف المفاوضات مع إسرائيل، وتعزيز العلاقة والتواصل بين الضفة وغزة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وإنهاء مشكلة فوضى السلاح والفلتان الأمني وقضية الإفراج عن الأسرى، وحتى إزاء النسب التي يحتمل أن تحصل عليها الكتل الانتخابية، فإن كل ذلك ربما يكون عرضة للاهتزاز والتغيير بصورة ملحوظة بعد أن مر على الانسحاب نحو شهرين وأكثر وقعت خلالها أحداث كبيرة وفاعله في التأثير على الجمهور.

وتستمر الفجوة (١٥ نقطة) بين الضفة وغزة بشأن احتمالات المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة حيث ينوي ٦١٪ من سكان الضفة المشاركة بينما تصل النسبة في غزة إلى ٧٦٪ ورغم الفارق إلا أن النسبة العامة تظل متقاربة مع النسب الحقيقية التي لاحظناها في الانتخابات الرئاسية والمحلية. الأمر الآخر أن حالة الاستقطاب العالي ظلت على حالها عموماً مع تقدم كبير لصالح حركة فتح على حركة حماس، ربما تأثرت بالأحداث التي وقعت في غزة خلال فترة إجراء الاستطلاع، وانعكست سلباً على حماس.